الصباح الاقتصادية 12
العدد 3249 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 14 ربيع الآخر 1440 - الموافق 21 ديسمبر 2018
Friday 21 December 2018 - No.3249 - 11 th Year

على هامش مشاركته في «الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري»

العبدالجليل: بحثنا تطورات منطقة التجارة الحرة العربية واستكمال متطلبات «الاتحاد الجمركي»

- أبوالغيط: هناك تحديات كبيرة تمس أمن وسلامة واستقلال الدول العربية التنموي الاقتصادي والاجتماعي
- العاني: الأولوية لتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية و زيادة التبادل التجاري والاستثماري فيما بينها
- جراح: الدول العربية قادرة على تحقيق الرخاء والنمو لشعوبها كافة عبر التعاون والتنسيق المشترك

أعرب الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية نبيل العبد الجليل عن تطلعه لطرح موضوعات تعزز العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك بالقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقررة في بيروت الشهر المقبل.

جاء ذلك في تصريح له أمس الخميس لدى ترؤسه وفد الكويت في ختام الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري للاعداد والتحضير للدورة الرابعة للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان يناير المقبل.

وأعرب العبد الجليل عن امل الكويت أن يرفع عن الاجتماع الاستثنائي التحضيري مشاريع القرارات «المناسبة للقادة العرب» والتي تعزز العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

وأشار الى انه يأتي في مقدمة هذه الموضوعات تنفيذ قرارات القمة التنموية الأولى التي عقدت بالكويت في 20 يناير 2009 منوها بأن هذه القمة اشتملت على عديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تمس المواطن العربي بشكل عام ومنها البطالة والربط الكهربائي والأمن الغذائي.

وأوضح العبد الجليل ان الاجتماع ناقش توصيات اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين الذي عقد أمس الأول الأربعاء والذي تضمن تقرير متابعة حول تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة.

وذكر أن الاجتماع تناول تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال متطلبات اقامة الاتحاد الجمركي العربي والميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

وأشار الى ان المجلس ناقش الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 وانطلاق العمل لانشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء اضافة الى مناقشة استراتيجية تعزيز وتفعيل العمل العربي المشترك بين قطاعي السياحة والثقافة في الدول العربية والادارة المتكاملة للنفايات.

وقال العبد الجليل إن المجلس بحث الاطار العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد ومناهج العمل للأسرة في المنطقة العربية في اطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 وتكوين لجنة الطوارئ لحماية النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

وأضاف أن الاجتماع ناقش الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء وعمل الأطفال في المنطقة العربية بالاضافة الى بحث الارتقاء بالتعليم الفني والمهني في الوطن العربي وبرنامج ادماج النساء والفتيات في مسيرة التنمية بالمجتمعات المحلية والدورة الرياضية العربية الرابعة عشرة عام 2021.

ولفت العبد الجليل الى مناقشة التقرير المرحلي حول جهود جامعة الدول العربية لدعم أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية والمنتديات العربية ومنها منتدى القطاع الخاص العربي ومنتدى الشباب العربي ومنتدى منظمات المجتمع المدني.

وأعربت جامعة الدول العربية أمس الخميس عن الأمل أن تشكل (القمة التنموية :الاقتصادية والاجتماعية العربية) الرابعة المقررة في بيروت الشهر المقبل «نقلة نوعية» في العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

جاء ذلك في كلمة لأمين عام الجامعة العربية احمد ابو الغيط أمام الجلسة الافتتاحية لأعمال المجلس ، القتها نيابة عنه الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالجامعة السفيرة هيفاء ابوغزالة.

كما أعرب أبوالغيط عن الأمل أن يتم تنفيذ ما ستتوصل اليه القمة التنموية من قرارات بتعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومن خلال الشراكات العربية الدولية «بما يحقق الأمن والوئام المجتمعي للانسان العربي».

وأكد أن الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي «تنعقد والمنطقة العربية لا تزال تمر بظروف غير عادية وتحديات جسام وصراعات مسلحة» مشيرا الى استمرار ممارسات اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتحديات التي تواجه الدول العربية الأقل نموا فضلا عن التدفقات الهائلة من اللاجئين والنازحين في الدول العربية.

واعتبر أن «هذه الأوضاع الصعبة أخذت من مكتسبات المنطقة التنموية وتقف حائلا أمام مسيرة العمل التنموي العربي المشترك» مشيرا الى أن التحضيرات للقمة العربية «تأتي تأكيدا على العزم العربي لمواصلة مسيرة التنمية رغم كل هذه التحديات والصعوبات».

وأكد ابو الغيط انه رغم ما حققته مسيرة التنمية في الدول العربية من تقدم ملموس في مواجهة الكثير من التحديات الانمائية خلال العقود السابقة «لا يزال هناك تحديات كبيرة تمس أمن وسلامة واستقلال الدول العربية وسلامتها وأمنها التنموي الاقتصادي والاجتماعي».

ومن جانبه دعا رئيس الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وزير التجارة العراقي محمد العاني الى اعطاء «الأولوية» لتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية «بالشكل الذي يؤدي الى زيادة التبادل التجاري والاستثماري بين الدول العربية».

واعتبر العاني في كلمة مماثلة ان الاجتماع الاستثنائي يشكل انطلاقة نوعية في العمل الاقتصادي العربي المشترك «لأن بنوده تشمل جميع الأبعاد التي ستؤدي الى اقامة بنية اقتصادية واجتماعية عربية وتحقيق انطلاقة مؤثرة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية». ونوه ب«التطورات الإيجابية» في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ قيام منطقة التجارة العربية الحرة واتفاقية حرية تنقل رؤوس الأموال العربية ومحكمة الاستثمار العربية.

كما اشار الى ان هناك حاجة لازالة بعض المعوقات في مجال تحرير تجارة السلع بين الدول العربية مؤكدا اهمية الموضوعات المطروحة على الاجتماع ومنها الميثاق العربي الاسترشادي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

بدوره اعرب وزير الاتصالات اللبناني جمال جراح عن تطلعه لان تتيح قمة بيروت التنموية الاقتصادية والاجتماعية «فرصة مناسبة لصياغة خطة اقتصادية عربية شاملة».

أكد جراح في كلمة لبنان أمام الاجتماع الاستثنائي حرص بلاده لأن يكون مستوى التعاون العربي خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في أعلى مستوياته «لايمانه بأن الدول العربية قادرة على تحقيق الرخاء والنمو لشعوبها كافة عبر التعاون والتنسيق المشترك».

وحث على وجوب «انتاج واقع اقتصادي عربي مختلف قائم على رؤية عصرية واضحة مستفيدين من العلم ومما نمتلكه من ثروات طبيعية وقدرات بشرية لتحقيق الرخاء لدولنا وشعوبنا». وأكد جراح في كلمته ضرورة تفعيل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى «مما سيساعد على تجاوز الأزمات الاقتصادية في الدول العربية وزيادة التجارة البينية وسينعكس ايجابا على الاقتصادات العربية».

وترأس الوفد الكويتي الى الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري وكيل وزارة المالية للشؤون الاقتصادية نبيل العبد الجليل.

ويضم الوفد المرافق مدير ادارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي بوزارة المالية طلال النمش ومراقب الشؤون العربية بوزارة المالية زويد المطيري وسكرتير ثان بوزارة الخارجية عبدالله المشعان وفضة الدويش (باحث اقتصادي) ومنى الشويع (باحث اول سياسي) بوزارة الخارجية.

نبيل العبد الجليل

البنك التجاري يساهم في توفير مقاعد للمصلين في مساجد «الفروانية»

في إطار جهود البنك المتواصلة في خدمة المجتمع ودعم الفعاليات والنشاطات الاجتماعية، قام البنك بالتعاون مع محافظة الفروانية بتوفير مقاعد للمصلين وذلك في نطاق المساجد الواقعة في المحافظة. وتأتي هذه المساهمة في إطار الترتيبات التي قام بها البنك التجاري لتقديم الدعم والمساندة لعدد من الأنشطة الاجتماعية والخيرية والإنسانية التي تنظمها محافظات الكويت لخدمة أفراد المجتمع ومنها محافظة الفروانية.

وفي هذا السياق أشاد محافظ الفروانية الشيخ / فيصل الحمود المالك الصباح بمبادرة البنك التجاري تجاه دعم احتياجات رواد المساجد الذين تلجئهم حالتهم الصحية لاستخدام مثل هذه المقاعد عند أداء الصلاة وعند التواجد في المساجد مما يعزز مبدأ الشراكة الاجتماعية بين المحافظة والبنك ، متمنياً أن تكون هذه المبادرة مثالا حيويا تتبناه مختلف الجهات العاملة في القطاع الخاص، بما يعكس أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في رعاية وخدمة وتوفير سبل الراحة لرواد المساجد الذين يكونوا في أمس الحاجة لمثل هذه المقاعد وعلى وجه الخصوص فئة كبار السن.

وبدورها أعربت نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في البنك أماني الورع عن استعداد البنك التجاري في مساندة ودعم رسالة الدولة تجاه خدمة ورعاية كافة فئات المجتمع. وتابعت أماني الورع مبينة أن هذه الخطوة من جانب البنك إنما جاءت ضمن المبادرات الإنسانية التي قد أطلقها البنك مع مختلف المحافظات، وذلك لتعزيز التواصل مع مختلف أفراد المجتمع، مشيرة بأن هذه المساهمة شملت على توفير المقاعد للمصلين في عدد من مساجد محافظة الفروانية والتي ستكون لهم عونا في أداء صلاتهم في المساجد.

الشيخ فيصل الحمود في لقطة جماعية مع مسؤولي البنك التجاري

مؤشرات البورصة تنهي جلسات الأسبوع باللون الأحمر

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على انخفاض المؤشر العام 2ر43 نقطة ليبلغ مستوى 5ر5096 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر84 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 7ر325 مليون سهم تمت من خلال 9375 صفقة نقدية بقيمة 8ر158 مليون دينار كويتي (نحو 524 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر13 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر4710 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر29 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر64 مليون سهم تمت عبر 2276 صفقة نقدية بقيمة 8ر10 مليون دينار (نحو 35ر64 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 2ر59 نقطة ليصل إلى مستوى 8ر5308 نقطة وبنسبة انخفاض 1ر10 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر260 مليون سهم تمت عبر 7099 صفقة بقيمة 9ر147 مليون دينار (نحو 488 مليون دولار).

وكانت شركات (العيد) و(تحصيلات) و(الديرة) و(الأنظمة) و(العقارات) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (وطني) و(بيتك) و(زين) و(بنك وربة) و(صناعات) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (ورقية) و(تمدين ع) و(يوباك) و(منازل) و(هيومن سوفت).

وتابع المتعاملون إفصاحا لشركة (مجموعة جي إف أتش) بشأن الاستحواذ على أسهم خزينة علاوة على إعلان شركة بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لحساب وزارة العدل. وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«المركزي» يقيم حفل تخريج المشاركين في «قادة الأمن السيبراني لإعداد الخبراء في أمن المعلومات»

انطلاقا من مبدأ المسؤولية المجتمعية في تعزيز مسيرة التنمية في الكويت عن طريق تأهيل الكوادر الوطنية الداعمة لبيئة العمل وضمن السعي الاستراتيجي لبنك الكويت المركزي نحو بناء الكفاءات الكويتية عالية التأهيل في مجالات العمل المصرفي وكل ما يتصل به، أقيم في مقر بنك الكويت المركزي أمس الخميس ، حفل تخريج المشاركين في برنامج «قادة الأمن السيبراني لإعداد الخبراء في أمن المعلومات» الذي يقيمه بنك الكويت المركزي ضمن حزمة من المبادرات المتكاملة بالتعاون مع البنوك الكويتية وبإدارة معهد الدراسات المصرفية، وذلك بحضور كل من محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية د. محمد يوسف الهاشل، ومدير عام معهد الدراسات المصرفية أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي وعدد من رؤساء التنفيذيين للبنوك الكويتية. ويأتي برنامج «قادة الأمن السيبراني» من منطلق الإدراك العميق للتطورات التقنية المتسارعة في مجال تقنية أمن المعلومات وأهمية تعزيز حصانة النظم الإلكترونية في المؤسسات المالية ضد المخاطر السيبرانية، ويهدف إلى تأسيس جيل من القادة المحترفين والفنيين المقتدرين في مجال أمن المعلومات والشبكات على دراية عميقة بالتقنيات الحديثة في مجال أمن المعلومات، قادر على تبني أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

ويجدر بالذكر أن الخريجين قد اجتازوا 408 ساعات تدريبية امتدت على ستة أشهر جمعت بين الجوانب النظرية والتطبيقية والزيارات الميدانية لمراكز الأمن السيبراني العالمية مما يساهم في صقل مهارات المشاركين وإثراء خبراتهم.

لقطة جماعية من الحفل

«أوتي سي» يشهد تداول 4.6 ملايين سهم خلال خمس جلسات أسبوعية

شهد السوق الكويتي لتداول الأوراق المالية غير المدرجة (أو تي سي) خلال خمس جلسات أسبوعية تداول 6ر4 مليون سهم بقيمة 6ر192 ألف دينار كويتي (نحو 5ر635 ألف دولار أمريكي) تمت عبر 38 صفقة.

وشهدت شاشة تداولات الصفقات الخاصة حركة تداول على 15 شركة بكميات أسهم 9ر63 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 13ر9 مليون دينار (نحو 30 مليون دولار).

وسوق (أو تي سي) نظام عملت بورصة الكويت على ابتكاره ليخدم جميع المتعاملين في الأوراق المالية غير المدرجة بهدف خلق منصة تداول ممكنة بالكامل تتسم بالمصداقية والعدالة وهو نظام إلكتروني حديث لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في السوق الرسمي ويعد الأول على مستوى منطقة الخليج العربي.

وتكمن آلية وشروط عمله بأن تتم فيه جميع إجراءات التداول والتي من شأنها أن ينتج عنها أرباح وخسائر ونقل ملكيات تتم عن طريق مكاتب وساطة مرخص لها كما تخضع لقواعد نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة ويتحمل المتعامل وفق هذا النظام مسؤولية المخاطر الناتجة عن تنفيذ هذه الصفقات والتقصي عن الوضع المالي والقانوني للشركة التي يتداول على أسهمها.

واستحدثت بورصة الكويت هذا النظام لتداول الأوراق المالية غير المدرجة وإجراء تعديلات شملت إدخال الميكنة الكاملة على هذا النظام وتطوير آلية عمله والضوابط والنظم الخاصة به وسد الثغرات القانونية التي كانت تواجه الآلية السابقة.

وأوجبت القواعد أن تتم التداولات عن طريق الوسطاء على غرار السوق الرسمي وأن تحتفظ كل الشركات بسجلات مساهميها لدى وكالة مقاصة مرخص لها.